COMCEC

عرض موجز لمكتب تنسيق الكومسيك

حول

السياحة

مكتب تنسيق الكومسيك
مايو 2026

موجز مكتب تنسيق الكومسيك بخصوص السياحة

السياحة قطاع حيوي يساهم بشكل كبير في الاقتصادات الوطنية ويدعم التنمية الاجتماعية والثقافية. إلى جانب مساعدة الدول على الاستفادة من أصولها الفريدة، يعزز قطاع السياحة النمو الإقليمي، ويحسن البنية التحتية، ويولد إيرادات عامة، ويقلل من العجز الخارجي، ويزيد من الدخل القومي. كما أنها تلعب دوراً هاماً في خلق فرص العمل، ودعم توزيع الدخل بشكل أكثر عدلاً، وتعزيز تنمية المناطق الريفية.

في ظل الاقتصاد العالمي اليوم، لا تزال البطالة واحدة من أكثر القضايا إلحاحاً التي تواجهها العديد من البلدان. باعتبارها صناعة كثيفة العمالة، تساهم السياحة بشكل مباشر وكبير في توفير فرص العمل من خلال خلق مجموعة واسعة من فرص العمل.

بفضل توجيهات هيئة السياحة التابعة للأمم المتحدة، نمت السياحة لتصبح ركيزة أساسية للتنمية المستدامة، معترف بها لقدرتها الفريدة على خلق فرص للجميع والمساعدة في إيجاد حلول لبعض أكبر المشاكل. ومع ذلك، تضرر قطاع السياحة عالمياً بشدة بسبب جائحة كوفيد-19. بين عشية وضحاها، توقفت حركة السفر الدولية بشكل شبه كامل، مما أدى إلى توقف السياح وقطع شريان الحياة الذي يقدمه هذا القطاع للدول النامية وكذلك للمجتمعات والشركات والعمال في كل مكان.

كما تُعد السياحة مصدراً مهماً للتوظيف. في عام 2025، دعم هذا القطاع ما مجموعه 366 مليون وظيفة على مستوى العالم، وهو ما يعادل وظيفة واحدة من كل 9 وظائف تقريبًا. كما ساهم هذا القطاع في خلق وظيفة واحدة من بين كل ثلاث وظائف جديدة تم إنشاؤها على مستوى العالم (المجلس العالمي للسفر والسياحة).

أنفق الزوار المحليون 5.63 تريليون دولار أمريكي، بنسبة نمو بلغت 3.7% مقارنة بمستوى عام 2024. وفي الوقت نفسه، زاد إنفاق الزوار الدوليين بنسبة 3.2% سنوياً ليصل إلى 2.02 تريليون دولار أمريكي.

وفقًا لأحدث دراسة أثر اقتصادي أجراها المجلس العالمي للسفر والسياحة، فقد بلغت مساهمة السياحة والسفر في الناتج المحلي الإجمالي العالمي رقماً قياسياً قدره 11.6 تريليون دولار أمريكي في عام 2025، وهو ما يمثل 9.8٪ من الاقتصاد العالمي. تجاوز نمو القطاع (4.1٪) النمو الاقتصادي العالمي الإجمالي (2.8٪) بنسبة تقارب 50٪، مما يؤكد دوره كمحرك رئيسي للتوسع العالمي. يؤكد هذا الأداء الاستثنائي أن السياحة (بما في ذلك السفر) ليست فقط محركاً للتعافي، بل هي أيضاً قوة رائدة تشكل مستقبل الاقتصاد العالمي.

تكشف بيانات المجلس العالمي للسفر والسياحة أيضاً عن تباين واضح في الأداء الإقليمي، حيث برزت منطقة آسيا والمحيط الهادئ كأسرع منطقة نمواً على مستوى العالم، بينما تتخلف أمريكا الشمالية عن الأسواق الرئيسية الأخرى. يُبرز هذا الخلل الإقليمي كيف تستمر السياسات والاستثمارات والانفتاح الدولي في تشكيل وتيرة النمو في الأسواق العالمية.

حتى في ظل عدم الاستقرار الاقتصادي والاضطرابات الجيوسياسية، تستمر صناعة السفر والسياحة في النمو والأداء بقوة.

استناداً إلى مقياس السياحة العالمي التابع للأمم المتحدة، سجلت كل منطقة عالمية زيادات ملحوظة في أعداد السياح الدوليين. سجلت أوروبا، أكبر منطقة وجهة سياحية في العالم، 793 مليون سائح دولي في عام 2025، بزيادة قدرها 4% عن عام 2024 و6% أكثر من عام 2019. شهدت أوروبا الغربية (+5%) وجنوب أوروبا المتوسطية (+3%) أداءً قوياً. شهدت أوروبا الوسطى والشرقية انتعاشاً قوياً (+6%) على الرغم من أن عدد الوافدين ظل أقل بنسبة 9% من مستويات عام 2019.

سجلت الأمريكتان (218 مليون) نموًا بنسبة 1٪ في العام الماضي، مع نتائج متباينة عبر المناطق الفرعية. بعد النصف الأول القوي من عام 2025، شهدت المنطقة انخفاضات طفيفة في النصف الثاني من العام، ويرجع ذلك جزئياً إلى النتائج

الضعيفة في الولايات المتحدة. تصدرت أمريكا الجنوبية (+7%) وأمريكا الوسطى (+5%) النتائج حسب المنطقة الفرعية. تأثرت بعض الوجهات في منطقة البحر الكاريبي (+0%) بإعصار ميليسا في الربع الأخير من العام.

شهدت أفريقيا (81 مليون) زيادة بنسبة 8٪ في عدد الوافدين في عام 2025، مع نتائج قوية بشكل خاص في شمال أفريقيا (+11٪).

سجل الشرق الأوسط نمواً بنسبة 3% في عام 2025، أي ما يعادل 39% فوق مستويات ما قبل الجائحة، وهي أقوى النتائج مقارنة بعام 2019. وقد وصلت المنطقة فعلياً إلى هدف 100 مليون زائر دولي في عام 2025.

ارتفع عدد الوافدين إلى آسيا والمحيط الهادئ (331 مليون) بنسبة 6٪ العام الماضي، لكنه لا يزال أقل بنسبة 9٪ من مستويات عام 2019 حيث استمرت المنطقة في التعافي. حققت منطقة شمال شرق آسيا أداءً متميزاً بنسبة نمو بلغت 13% مقارنة بعام 2024، بينما استعادت منطقة جنوب آسيا مستويات ما قبل الجائحة.

وفقًا لتقييمات هيئة السياحة التابعة للأمم المتحدة، يُقدر إجمالي عائدات التصدير من السياحة (بما في ذلك الإيرادات ونقل الركاب) بنحو 2.2 تريليون دولار أمريكي في عام 2025 استنادًا إلى البيانات المتاحة. شهدت عائدات السياحة الدولية نمواً استثنائياً في عام 2025 بعد عام 2024 القوي بالفعل، حيث سجلت العديد من الوجهات زيادة أكبر في العائدات مقارنة بعدد الوافدين.

تعكس توقعات هيئة السياحة التابعة للأمم المتحدة لعام 2026 عودة معدلات النمو إلى وضعها الطبيعي بعد انتعاش قوي في أعداد الوافدين الدوليين في عامي 2023 (+34%) و2024 (+11%) وزيادة بنسبة 4% في عام 2025. من المتوقع أن ينمو قطاع السياحة الدولية بنسبة 3% إلى 4% في عام 2026 مقارنة بعام 2025، بافتراض أن آسيا والمحيط الهادئ ستواصل التعافي، وأن الظروف الاقتصادية العالمية ستظل مواتية، وأن الصراعات الجيوسياسية لن تتصاعد. يشكل عدم اليقين الناجم عن التوترات والصراعات الجيوسياسية الحالية خطراً متزايداً على السياحة في عام 2026.

كما ذكرت هيئة السياحة التابعة للأمم المتحدة، في حين تراجع معدل التضخم الرئيسي عالميًا في عام 2025، إلا أن التضخم في الخدمات المتعلقة بالسياحة لا يزال مرتفعًا وفقًا للمعايير التاريخية. وفي ظل هذه الخلفية، من المتوقع أن يستمر السياح في البحث عن القيمة مقابل المال وفقًا لفريق الخبراء.

في حين أن التوقعات الإيجابية للاقتصاد العالمي وانخفاض أسعار النفط قد تساهم في تحسين أداء السياحة في عام 2026، إلا أن حالة عدم اليقين الناجمة عن المخاطر الجيوسياسية والصراعات المستمرة والتوترات التجارية والظواهر الجوية المتطرفة قد تؤثر سلباً على ثقة المسافرين.

سيشهد قطاع السياحة الدولية في عام 2026 نمواً مدفوعاً بالطلب الاستهلاكي القوي، وتحسين الربط الجوي، وزيادة السفر الخارجي من الأسواق الناشئة. ستساهم الأحداث الدولية الكبرى مثل دورة الألعاب الأولمبية الشتوية ميلانو كورتينا 2026 (إيطاليا) وكأس العالم لكرة القدم 2026 (كندا والولايات المتحدة والمكسيك) أيضًا في السفر الدولي.

السياحة قطاع ديناميكي وسريع النمو، ويساهم بشكل كبير في الاقتصاد العالمي. إنها بمثابة محرك رئيسي للنمو الاقتصادي والتنمية في جميع أنحاء العالم. إلى جانب أهميتها الاقتصادية، تلعب صناعة السياحة الدولية أيضاً دوراً حاسماً في تعزيز التفاعل الثقافي ودعم التنمية المستدامة.

يوفر التراث التاريخي والثقافي والطبيعي الغني لدول منظمة التعاون الإسلامي فرصاً عديدة لتطوير السياحة المستدامة والأخلاقية والشاملة، وهو أمر ضروري للرفاه الاجتماعي والتقدم الاقتصادي. بالنظر من هذا الجانب، يضمن قطاع السياحة رفاهية البلدان. وفي هذا السياق؛ يمكن لدول المنظمة تعزيز قطاع السياحة لديها من خلال تحسين استراتيجيات التسويق وتعزيز الشراكات الدولية. يمكن للحملات التسويقية الفعالة أيضا أن تزيد الوعي بالمعالم السياحية والتجارب الفريدة التي

تقدمها دول المنظمة، مما يجذب أعدادا أكبر من السياح. مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (SESRIC).

التعاون السياحي للكومسيك

تولي الكومسيك أهمية قصوى لتطوير التعاون في مجال السياحة بين الدول الأعضاء. ونظراً لأهمية هذه القضية، تتناول هذه الدراسة آثار تغير المناخ على السياحة في منظمة التعاون الإسلامي، وتحدد استراتيجيات التخفيف الرئيسية لضمان الاستدامة على المدى الطويل.

آثار التغير المناخي واستراتيجيات التخفيف من آثاره على السياحة المستدامة في OIC

منذ الدورة الحادية والأربعين للجنة الكومسيك، عُقد الاجتماع السادس والعشرون لفريق العمل المعني بالسياحة التابع للجنة الكومسيك في 21 أبريل 2026 بصيغة افتراضية فقط، وكان موضوعه "آثار تغير المناخ واستراتيجيات التخفيف من أجل السياحة المستدامة لمنظمة التعاون الإسلامي". يجري إعداد تقرير بحثي بنفس الموضوع لاجتماعين متتاليين لفريق عمل الكومسيك (26 و27).

في حين تم تقديم النسخة الأولى من مسودة التقرير إلى الاجتماع السادس والعشرين لفريق العمل الفني، سيتم تقديم النسخة النهائية من التقرير إلى الاجتماع السابع والعشرين لفريق العمل الفني المقرر عقده في 16 و17 سبتمبر 2026. يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في تقديم توصيات سياسية بشأن هذا المجال الخاص بما يتماشى مع المشكلات القائمة والممارسات الجيدة من خلال معالجة الأطر القانونية والآليات والهياكل المؤسسية المتعلقة بتغير المناخ واستراتيجيات التخفيف من آثاره من أجل السياحة المستدامة لمنظمة التعاون الإسلامي. وفي هذا السياق، من المتوقع أن تقدم الدراسة خارطة طريق تتضمن دراسات ملموسة ومقترحات حلول يمكن تقديمها في الدول الأعضاء فيما يتعلق بهذا المجال الخاص.

سيتضمن التقرير أيضاً دراسات حالة واقعية وقوية وقصص نجاح من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والدول غير الأعضاء فيها لتوضيح المفاهيم الرئيسية واستراتيجيات التنفيذ والتحديات التي تمت مواجهتها والحلول التي تم التوصل إليها، فضلاً عن عكس الاتجاهات والرؤى الحالية بشأن تغير المناخ واستراتيجيات التخفيف من آثاره.

صُممت هذه الدراسة كتحليل شامل للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، بهدف دعم الشركات والحكومات والمنظمات السياحية في الحد من آثار تغير المناخ وتنفيذ استراتيجيات تخفيف فعالة للتكيف مع التغيرات المستقبلية في أسواق ومنتجات السياحة.

الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو تقييم كيفية تأثير تغير المناخ على السياحة في جميع أنحاء الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وصياغة استراتيجيات عملية قائمة على الأدلة للتخفيف والتكيف يمكن أن تدعم الانتقال نحو تنمية سياحية أكثر استدامة وقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ. سيركز البحث على دول أعضاء مختارة، مع إيلاء اهتمام خاص للأصول السياحية والوجهات المعرضة بشكل خاص للمخاطر المتعلقة بالمناخ، مثل المنتجعات الساحلية، ووجهات الجزر الصغيرة، والمناطق الجبلية، والمناظر الطبيعية الصحراوية والقاحلة، والمناطق الغنية بالتنوع البيولوجي، ومواقع التراث ذات الأهمية الثقافية.

ومن المتوقع أيضاً أن تسلط الدراسة الضوء على الآثار الحالية والمستقبلية لتغير المناخ في صناعة السياحة، والتهديدات والفرص المتاحة لبلداننا، ومستقبل السياحة ككل، ومختلف السياسات السياحية الوطنية والدولية، وقطاع السياحة ككل، بهدف تقديم حلول سياسية. وعلاوة على ذلك، ولزيادة استخدامها وإبلاغ المستفيد أو الجمهور المستهدف، وللتغلب على أي مخاوف وقيود اقتصادية ومالية وقانونية وإدارية محتملة، ستتضمن خارطة الطريق معايير وممارسات موصى بها.

بالإضافة إلى ذلك، ستتناول الدراسة المناطق الطبيعية الحساسة بيئياً، والمواقع المدرجة في قائمة اليونسكو، وغيرها من المواقع التي يكون لتغير المناخ فيها تأثير مباشر على الطلب السياحي والاستدامة على المدى الطويل. إلى جانب تقييم نقاط الضعف الحالية، سيتضمن البحث تحليل السيناريوهات المستقبلية لدراسة كيف يمكن لمسارات المناخ المختلفة أن تشكل مستقبل القطاع. يهدف هذا النهج إلى تزويد صانعي السياسات وأصحاب المصلحة بمجموعة من خيارات السياسة المستنيرة للتغلب على حالة عدم اليقين بشكل فعال.

يقدم المسودة الأولى للتقرير إطارًا مفاهيميًا حول أهمية تغير المناخ في قطاع السياحة؛ في العالم وكذلك في منطقة منظمة التعاون الإسلامي. يسلط التقرير المبدئي الضوء على أهمية تغير المناخ وآثاره الهامة على قطاع السياحة. لذلك، يتمثل أحد الأهداف الرئيسية للدراسة في تقييم مدى تأثر قطاعات السياحة في منظمة التعاون الإسلامي بتغير المناخ من خلال تحليل التعرض والحساسية والقدرة على التكيف للوجهات عبر مختلف المناطق الجغرافية والثقافات والمنتجات السياحية. في ضوء المناقشات التي دارت خلال الاجتماع وبالمساهمة الفعالة للدول الأعضاء، سيتم تحسين مسودة التقرير.

تكشف المسودة الأولى للتقرير عن نتائج مهمة فيما يتعلق بتغير المناخ لقطاع السياحة بشكل عام وكذلك في دراسة حالة الدولة العضو.

من المتوقع أن يقيم الإصدار النهائي من التقرير الوضع الحالي لتغير المناخ واستراتيجيات التخفيف من آثاره مع التركيز على الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وأن يسلط الضوء على التحديات الرئيسية التي تواجهها هذه الدول، وأن يتناول التحديات والفرص المتاحة فيها، وأن يتضمن توصيات سياسية سليمة ومحددة وعملية بشأن تغير المناخ واستراتيجيات التخفيف من آثاره بما يتماشى مع الاستدامة في قطاع السياحة في منظمة التعاون الإسلامي ومستقبله في الدول الأعضاء.

سيتم تقديم النسخة النهائية من تقرير البحث إلى الاجتماع السابع والعشرين للفريق العامل الذي سيعقد في الفترة من 16 إلى 17 سبتمبر 2026.

تتوفر التقارير والعروض التقديمية المقدمة إلى فريق العمل على صفحة الويب الخاصة بالكومسيك. (/http://www.comcec.org)

آلية برنامج الكومسيك لتمويل المشاريع

برنامج الكومسيك لتمويل المشاريع (CPF) هو أداة هامة أخرى من بين أدوات الاستراتيجية. المشاريع الممولة برعاية الكومسيك لتمويل المشاريع CPF يجب أن تخدم التعاون بين الدول الأعضاء، ويجب تصميمها وفقًا للأهداف والنتائج المتوقعة التي حددتها الاستراتيجية في قطاع السياحة. تلعب المشاريع أيضًا أدوارًا مهمة في تحقيق توصيات السياسة التي صاغتها الدول الأعضاء خلال اجتماعات مجموعة عمل السياحة.

في إطار الدعوة الثانية عشرة لتقديم مقترحات المشاريع، تم إنجاز ستة مشاريع في عام 2025. هذه المشاريع هي على النحو التالي:

تم تنفيذ المشروع، الذي يحمل عنوان "بناء قدرات أصحاب المصلحة من خلال تبادل الخبرات في ممارسات السياحة الزراعية"، من قبل بوركينا فاسو بالشراكة مع المغرب. كان الهدف من هذا المشروع هو تعزيز العلاقة بين الزراعة وتربية الماشية والسياحة، وتنويع نطاق المنتجات السياحية، وتعزيز جاذبية وجهات السياحة الزراعية.

تم تنفيذ المشروع، الذي يحمل عنوان "التخطيط الاستراتيجي واستراتيجيات التسويق للترويج لسياحة فنون الطهي"، من قبل بنغلاديش بمشاركة تركيا. يهدف هذا المشروع إلى وضع خطط استراتيجية شاملة واستراتيجيات تسويقية فعالة لجعل بنغلاديش وجهة سياحية رائدة في مجال فنون الطهي.

المشروع، المسمى "تمكين السياحة المستدامة: تم تنفيذ مشروع "دمج الاقتصاد الأزرق والأخضر والدائري في العمليات السياحية" من قبل إندونيسيا بالشراكة مع ماليزيا وتركيا. ركز هذا المشروع على تعزيز صناعة السياحة التنافسية والمستدامة من خلال تعزيز كفاءة الموارد، وإدارة النفايات، والطاقة المتجددة، ونماذج الاقتصاد الدائري.

المشروع، وهو "إعادة تصور السياحة التراثية الإسلامية: تم تنفيذ "أفضل الممارسات وعوامل النجاح الحاسمة" من قبل ماليزيا بالشراكة مع أربعة شركاء، وهم أوزبكستان وتركيا والأردن ومالي. يهدف هذا المشروع إلى تحديد العوامل الحاسمة وراء الممارسات الناجحة في السياحة التراثية الإسلامية ورفع مستوى الوعي بين أصحاب المصلحة في قطاع السياحة لتعزيز الاعتراف بالسياحة التراثية الإسلامية.

تم تنفيذ المشروع، الذي يحمل عنوان "الإدارة الفعالة لمواقع التراث السياحي لتعزيز الجودة والاستدامة في السياحة"، من قبل أوغندا بحضور غامبيا. ركز هذا المشروع على تمكين اقتصاد السياحة من خلال حماية موارد وقيم التراث عبر تزويد أصحاب المصلحة الرئيسيين في سياحة التراث بتقنيات إدارة سياحية فعالة وعالية الجودة.

تم تنفيذ المشروع الأخير، الذي يحمل اسم "الترويج لسياحة فنون الطهي في السنغال"، من قبل مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية بالشراكة مع تركيا والمغرب والسنغال وأوزبكستان وماليزيا وتونس. هدف هذا المشروع إلى بناء هوية تجارية قوية للسنغال في مجال سياحة فن الطهي من خلال تزويد أصحاب المصلحة المعنيين بمهارات التسويق والإدارة الأساسية وأساليب التعاون الفعالة.

علاوة على ذلك، مع الدعوة الثالثة عشرة لتقديم مقترحات المشاريع في إطار برنامج التمويل المركزي، تم اختيار سبعة مشاريع للتنفيذ في عام 2026. إلى جانب مشروع جزر المالديف، الذي تم ترحيله من العام الماضي، يبلغ إجمالي المشاريع ثمانية مشاريع على النحو التالي؛

سيتم تنفيذ المشروع الأول، بعنوان "تعزيز الحفاظ على مواقع التراث الثقافي من خلال تعزيز أنظمة الحوكمة والمراقبة"، من قبل بنغلاديش بمشاركة تركيا وأوزبكستان ومالي والأردن والمملكة العربية السعودية ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية. يهدف المشروع إلى تعزيز أنظمة الحوكمة والمراقبة في بنغلاديش، استنادًا إلى أفضل الممارسات واللوائح الضرورية والتحسينات المؤسسية والمشاركة الفعالة لأصحاب المصلحة في الحفاظ على مواقع التراث الثقافي. ولتحقيق الأهداف المذكورة، سيتم تنظيم ورشة عمل شاملة.

أما المشروع الثاني، والذي يحمل عنوان "تعزيز السياحة الغذائية في غامبيا من خلال تحسين قدرات الطهاة في قطاع السياحة والضيافة"، فسيتم تنفيذه من قبل غامبيا بالشراكة مع تركيا. يهدف المشروع إلى تعزيز القدرات البشرية والتقنية للطهاة في قطاع الضيافة في غامبيا من حيث تقنيات الطهي الحديثة، وتطوير قوائم الطعام، وعرض الطعام، والتغذية، والنظافة، والامتثال لمعايير سلامة الأغذية. وفي هذا السياق، سيتم تنظيم زيارة دراسية إلى تركيا لدراسة أفضل الممارسات في الموقع. بعد ذلك، سيتم تنفيذ برنامج تدريبي بمشاركة طهاة وطباخين مختارين.

أما المشروع الثالث، بعنوان "تعزيز وتطوير العلامات التجارية للوجهات السياحية في إندونيسيا بمعايير الحلال لمنظمة التعاون الإسلامي/معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية"، فسيتم تنفيذه من قبل إندونيسيا بالشراكة مع ماليزيا وتركيا والإمارات العربية المتحدة ومعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية. يركز هذا المشروع على تحسين أنظمة تقييم المطابقة وتعزيز البنية التحتية للجودة لضمان توافق النظام البيئي السياحي في إندونيسيا مع معايير منظمة التعاون الإسلامي/معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية. يتكون هذا المشروع من نشاطين. سيتم تنظيم زيارة دراسية شاملة إلى تركيا لتوفير تجربة عملية على أرض الواقع مع معايير الحلال لمعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية. بعد ذلك، سيتم عقد دورة تدريبية حول مواءمة ممارسات السياحة الوطنية مع مفهوم الحلال للمشاركين من منظمات القطاع في إندونيسيا.

ويركز المشروع الرابع، وهو "تعزيز سياحة فن الطهو المالديفي من خلال زيادة الاعتراف بالمطبخ التقليدي" الذي ستنفذه المالديف، على تعزيز القدرة التنافسية السياحية من خلال الترويج لفن الطهو المالديفي وتوسيمه، وذلك من خلال خلق روابط أقوى بين السياحة والمجتمعات المحلية. في سياق المشروع، سيتم عقد اجتماع دعائي وإعداد مواد ترويجية في هذا الإطار. وتشمل المواد الترويجية إنشاء كتب ومقاطع فيديو شاملة وعالية الجودة تعكس المطبخ المالديفي التقليدي مع التركيز بشكل خاص على ممارسات الطهي والقصص الثقافية. في الاجتماع الدعائي، سيتم عرض هذه المواد، إلى جانب استراتيجية فن الطهو في المالديف على أصحاب المصلحة السياحيين الرئيسيين لتعزيز العلامة التجارية للسياحة في قطاع فن الطهو.

المشروع الخامس، بعنوان "مبادرة قرى السياحة المستدامة": سيتم تنفيذ مشروع "تمكين المجتمعات وتعزيز تجارب الزوار الريفيين" من قبل أوزبكستان بالتعاون مع ثلاثة شركاء، وهم تركيا وإندونيسيا ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية. يهدف هذا المشروع إلى تعزيز السياحة الريفية المستدامة التي يقودها المجتمع من خلال تقوية القدرات البشرية، وتحسين معايير القرى، وتنويع تجارب الزوار. ولتحقيق ذلك، سيتم إجراء زيارة دراسية في تركيا لدراسة القرى السياحية من حيث السياحة المجتمعية، ودور أصحاب المصلحة المحليين، والهياكل المؤسسية. بعد ذلك، سيتم تنظيم ورشة عمل في أوزبكستان، وسيتم إنتاج دليل نموذجي لقرية سياحية.

أما المشروع السادس، الذي يحمل عنوان "تعزيز السياحة الغذائية في أوغندا من خلال تنمية المهارات"، فسيتم تنفيذه من قبل أوغندا بالتعاون مع مصر. يهدف هذا المشروع إلى تعزيز مهارات الطهاة وطلاب/موظفي مدارس الطهي والجهات المعنية الأخرى في مجالات مثل تقنيات الطهي وتقديم الطعام، ومعايير سلامة الأغذية والنظافة، وتطوير قوائم الطعام المناسبة لأسواق السياحة، وتقديم الخدمات التي تركز على العملاء. وفي هذا الصدد، سيتم تنظيم زيارة دراسية إلى مصر لدراسة النظام البيئي للسياحة الغذائية في البلاد بشكل مباشر. استناداً إلى الخبرات المكتسبة من الميدان، سيتم تنفيذ برنامج تدريبي بحضور المشاركين من القطاع.

أما المشروع الآخر، بعنوان "بناء قدرات أصحاب المصلحة في قطاع السياحة بمعايير منظمة التعاون الإسلامي/المعهد العالي للصناعات الغذائية والتجارية للمطاعم الحلال وخدمات السياحة"، فسيتم تنفيذه من قبل المعهد العالي للصناعات الغذائية والتجارية بالشراكة مع سبع دول أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وهي مصر وماليزيا والمغرب وأوزبكستان والسنغال والأردن ولبنان. يهدف هذا المشروع إلى تعزيز امتثال مؤسسات الإقامة لمعايير منظمة التعاون الإسلامي/المعهد الإسلامي للبحوث الزراعية والغذائية 6 (المطاعم الحلال) ومنظمة التعاون الإسلامي/المعهد الإسلامي للبحوث الزراعية والغذائية 9 (خدمات السياحة الحلال) في تقديم خدماتها. وفي هذا النطاق، سيتم تقديم برامج تدريبية مصممة خصيصًا في كل دولة مشاركة لبناء قدرات أصحاب المصلحة في الوجهات السياحية، مثل المطاعم والفنادق وجمعيات الإقامة، فيما يتعلق بمعايير معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية الحلال وتطبيقها العملي.

سيتم تنفيذ المشروع الأخير، بعنوان "تعزيز العلامة التجارية السياحية الثقافية لمصر من خلال تبادل الخبرات"، من قبل مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية بالشراكة مع مصر وتركيا وأوزبكستان وماليزيا والسنغال. يهدف هذا المشروع إلى الترويج لمصر كوجهة سياحية تراثية من خلال تحسين تجربة الزوار، والظهور الثقافي، وتمكين المجتمعات المحلية، والاستفادة من الابتكار الرقمي. وفي هذا السياق، وبمشاركة خبراء من قطاعات ذات صلة في دول إسلامية بارزة في مجال السياحة التراثية الثقافية، سيتم عقد دورة تدريبية وورشة عمل لتحقيق هذه الأهداف. وبعد ذلك، سيتم وضع خارطة طريق للحفاظ على التراث الثقافي والترويج للوجهات السياحية في هذا المجال في الدول الإسلامية.

الفعاليات الأخرى الجارية

يمكن إيجاز الفعاليات الهامة الأخرى التي تم القيام بها في إطار التعاون السياحي على النحو التالي:

- عُقد الاجتماع الثالث عشر لمنتدى السياحة للقطاع الخاص التابع لمنظمة التعاون الإسلامي/الكومسيك في 8 أكتوبر 2025، تحت شعار "السياحة والتنمية الريفية في دول منظمة التعاون الإسلامي". جمع المنتدى العديد من ممثلي القطاعين العام والخاص من الدول الأعضاء.